

Distr.: General  
23 August 2022  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



## مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

الدورة التاسعة والثلاثون

جنيف، 1-3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

## الممارسات الجيدة والنهج المتبعة في التنفيذ العملي لاشتراطات الإبلاغ عن الاستدامة

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

يشهد مجال الإبلاغ عن الاستدامة تغييراً سريعاً على الصعيد العالمي. وسيصدر المجلس الدولي الجديد لمعايير الاستدامة معايير عالمية بشأن الإبلاغ عن الاستدامة ستصبح قريباً ملزمة للشركات المدرجة في بورصة في العديد من الولايات القانونية في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، يفرض الضغط الذي يمارسه مختلف أصحاب المصلحة - مثل الموظفين والمستثمرين وشركاء الأعمال والعملاء - على الشركات أن تبرهن عن تقيدها بمبدأ المساءلة والتزامها بالتنمية المستدامة من خلال الإفصاح عن معلومات الاستدامة. وتتبع الهياكل الأساسية الفعالة للإبلاغ عن الاستدامة تعزيز موثوقية هذه المعلومات وتوطيد الثقة بين أصحاب المصلحة، فضلاً عن مساعدة البلدان في أن تصبح أكثر جاذبية للاستثمار.

ويقدم الأونكتاد، من خلال فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، الدول في الجهود الرامية إلى تنفيذ أفضل الممارسات الكفيلة بتعزيز تنسيق الإبلاغ المتعلقة بالاستدامة وأهداف التنمية المستدامة وتحسين نوعيته. ونظراً إلى الدور الحاسم الذي تكتسيه السياسات واللوائح التنظيمية في تعزيز الإبلاغ عن الاستدامة في القطاع الخاص وأهمية تقاسم الخبرات والدروس المستفادة بين الدول في هذا الصدد، طلب فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي إلى الأمانة، في دورته الثامنة والثلاثين، أن تواصل تحديد ودعم السياسات المحلية المتعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة وأن تتابع عن كثب أعمال المجلس الدولي لمعايير الاستدامة وتضطلع بدور الوسيط في إطلاع المجلس على آراء ومواقف فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المتعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة.

وعقد الأونكتاد اجتماعاً لفريق استشاري في آذار/مارس 2022 استند إلى العمل المنجز في سياق وضع مجموعة أدوات الأونكتاد للإبلاغ عن الاستدامة والأهداف الإنمائية وإلى الأنشطة المنفذة



سواء في البلدان المستفيدة أو على الصعيد الإقليمي من خلال الشراكات الإقليمية الرامية إلى تعزيز الإبلاغ عن الاستدامة. ونوقشت في الاجتماع الدروس المستفادة من الجوانب العملية لوضع السياسات واللوائح التنظيمية وبناء القدرات المؤسسية والبشرية بغية تعزيز هياكل أساسية وطنية تكفل الإبلاغ عن الاستدامة بجودة عالية، كما جرى تناول مشروع وثيقة توصيات سياساتية تكمل مجموعة أدوات الأونكتاد.

وترمي هذه المذكرة إلى تيسير مناقشات الدورة التاسعة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي من خلال تقديم لمحة عامة عن التطورات المستجدة في مجال الإبلاغ عن الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة، بالاستناد إلى المعلومات التي جُمعت من البحث المستندي وأنشطة المساعدة التقنية ومن التعقيبات الواردة خلال اجتماع الفريق الاستشاري، كما تورد المذكرة أمثلة وخبرات مستقاة من مناطق مختلفة.

## أولاً- مقدمة

1- أتاح اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في تسليط الضوء على دور الإبلاغ المؤسسي كمصدر رئيسي للمعلومات المتعلقة بمساهمة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وترمي الغاية 12-6 من الهدف 12 المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين إلى تشجيع الشركات، لا سيما كبريات الشركات والشركات عبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة وإدماج معلومات الاستدامة في دورة الإبلاغ الخاصة بها. وفي الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أعلن أمناء مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عن تشكيل المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، الذي يمثل خطوة رئيسية نحو مواءمة الإبلاغ عن الاستدامة على الصعيد العالمي. فالضغط المتزايد من مختلف أصحاب المصلحة - مثل الموظفين والمستثمرين وشركاء الأعمال والعملاء، يفرض على الشركات أن تبرهن عن تقيدها بمبدأ المسؤولية والتزامها بالتنمية المستدامة من خلال الإفصاح عن معلومات الاستدامة. ولئن كان الإبلاغ بجودة عالية عن الاستدامة والأهداف الإنمائية يشكل أحد دعائم الاستثمار المستدام، فمن شأن الهياكل الأساسية الفعالة للإبلاغ عن الاستدامة أن تعزز موثوقية المعلومات وتوطد الثقة بين أصحاب المصلحة.

2- ويدعم الأونكتاد، من خلال فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للحاسبة والإبلاغ، الدول في الجهود الرامية إلى تنفيذ المعايير الدولية وأفضل الممارسات الكفيلة بتعزيز مواءمة الإبلاغ من جانب المؤسسات وتحسين نوعيته لتيسير الاستقرار المالي؛ والاستثمار الدولي والمحلي؛ والنقد الاجتماعي والاقتصادي. ومنذ اعتماد خطة عام 2030، ركز فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي على مواءمة إبلاغ الشركات عن مساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية. واضطلع فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي بتنقيح مجموعة أدوات تطوير الحاسبة التي وضعها لتكييفها مع متطلبات خطة عام 2030؛ وفي عام 2019، نشر الأونكتاد أداته المعنونة "إرشادات بشأن المؤشرات الرئيسية للإبلاغ عن مساهمة الشركات عن مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة" من أجل تسهيل مواءمة البيانات المتعلقة بمساهمة القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الإنمائية وتعزيز قابليتها للمقارنة. وإضافة إلى ذلك، فمن أجل المضي قدماً بتنفيذ الإرشادات السالفة الذكر، أصدر الأونكتاد منشوراً معنوناً "مؤشرات أساسية لأهداف التنمية المستدامة لأغراض الإبلاغ من جانب الكيانات: دليل تدريبي" ونظم دورات تدريبية عبر الإنترنت بالاشتراك مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. وعلاوة على ذلك، وضع الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار دورهما كراعين متشاركين للمؤشر 12-6-1 المتعلق بعدد الشركات التي تنشر تقارير الاستدامة، منهجية لقياس المؤشر، ويشرف الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على عملية جمع البيانات وحفظها في قاعدة البيانات العالمية لأهداف الإنمائية المستخدمة لتقييم التقدم المحرز في هذا المؤشر.

3- وتناول فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، في دورته الثامنة والثلاثين، موضوع استعراض التنفيذ العملي للمؤشرات الأساسية للإبلاغ عن مساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية، بما يشمل القياس. وبينت دراسات إفرادية أهمية "إرشادات المؤشرات الرئيسية" باعتبارها وسيلة لتيسير الإبلاغ عن الاستدامة والأهداف الإنمائية من جانب الشركات إبلاغاً متسقاً وقابلاً للمقارنة، وأبرزت دورها كأداة لبناء القدرات في مجال إدماج معلومات الاستدامة ضمن الدورات المحاسبية والإبلاغية للشركات. وعقد الأونكتاد اجتماعاً لفريق استشاري في آذار/مارس 2021 لجمع وجهات النظر ومناقشة التحديات الممكنة للمؤشرات الرئيسية استناداً إلى التطورات الدولية في هذا المجال، والتعقيبات الواردة من خلال الدراسات الإفرادية، وتعليقات البلدان المستفيدة من مشروع حساب التنمية المعنون "أطر السياسات التمكينية للإبلاغ

عن الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة من جانب مؤسسات الأعمال في أفريقيا وأمريكا اللاتينية<sup>(1)</sup>. ونظر فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي في التحسينات المقترحة على بعض المؤشرات<sup>(2)</sup>، وهو ما أفضى إلى تحديث الإرشادات.

4- وواصل الأونكتاد أيضاً تقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك عن طريق تنفيذ الأنشطة المتصلة بـ "مشروع حساب التنمية"، الذي يتمثل هدفه الرئيسي في تعزيز قدرة الحكومات على قياس ورصد مساهمة القطاع الخاص في تحقيق خطة عام 2030، بما في ذلك تقديم البيانات في إطار المؤشر 12-6-1. واستخدمت جميع الأدوات المذكورة أعلاه في أنشطة المشاريع، وأعدت دراسات فردية بشأن استخدام إرشادات المؤشرات الرئيسية كجزء من تقييم الهياكل الأساسية الوطنية للإبلاغ عن الاستدامة. وسعى الأونكتاد من خلال المشروع إلى إنكاء الوعي وتعزيز تقاسم الخبرات في أوساط واضعي السياسات في بلدان أخرى من المناطق المستهدفة، بما في ذلك من خلال حلقات عمل إقليمية أتاحت إقامة شراكات إقليمية تهدف إلى تعزيز الدعم المتبادل فيما بين النظراء في سياق وضع استراتيجيات وسياسات وطنية تصب فيما يلي: إنشاء و/أو تعزيز الهياكل الأساسية الوطنية التي تكفل إبلاغ الشركات عن الاستدامة بجودة عالية؛ وقياس مساهمة القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الإنمائية؛ وتعزيز التنمية المستدامة للمؤسسات؛ وتقديم الدعم في تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ عن الاستدامة الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة.

5- ونظراً إلى الدور الحاسم للسياسات واللوائح التنظيمية العمومية وأهمية تقاسم الخبرات والدروس المستفادة فيما بين الدول في تعزيز الإبلاغ عن الاستدامة من جانب القطاع الخاص، دعا فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، في دورته الثامنة والثلاثين، الأمانة إلى مواصلة دعم الجهود والشراكات الإقليمية - لا سيما فيما بين البلدان النامية - الرامية إلى الأخذ بنهج مشترك في الإبلاغ عن الاستدامة ومعالجة جوانب التنفيذ العملي المتعلقة بوضع السياسات واللوائح التنظيمية وبناء القدرات المؤسسية والبشرية، بما يتماشى مع أداة تطوير المحاسبة؛ وطلب إلى الأمانة أيضاً أن تواصل، تماشياً مع عهد بريدجتاون، تحديد السياسات المحلية في هذا الصدد وتعزيزها ودعمها، وأن تتابع عن كثب أعمال المجلس الدولي لمعايير الاستدامة وأن تضطلع بدور الوسيط في إطلاع المجلس على آراء ومواقف الفريق العامل الحكومي الدولي المتعلقة بقضايا الإبلاغ عن الاستدامة<sup>(3)</sup>.

6- وأدت سلسلة من التطورات على الصعيد الدولي إلى تغيير مجال الإبلاغ عن الاستدامة، بما في ذلك إنشاء المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، الذي سيصدر معايير للإبلاغ عن الاستدامة ستصبح ملزمة للشركات في العديد من الولايات القانونية في جميع أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، سيتعين على جميع البلدان أن تسرع الجهود الوطنية الرامية إلى إنشاء أو تعزيز اللوائح التنظيمية والمؤسسات وبناء القدرات التقنية للتمكن من الاستجابة للمتطلبات الجديدة. وعززت هذه التطورات الحاجة إلى مبادئ توجيهية تدعم واضعي السياسات في إنشاء هياكل وطنية سليمة للإبلاغ عن الاستدامة بجودة عالية وفي تنفيذ معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة.

7- وإزاء هذه الخلفية، دعا الأونكتاد إلى عقد اجتماع لفريق استشاري في آذار/مارس 2022 بالاستناد إلى العمل المنجز في سياق وضع مجموعة أدوات الأونكتاد للإبلاغ عن الاستدامة والأهداف الإنمائية وإلى الأنشطة المنفذة سواء على صعيد البلدان المستفيدة من مشروع حساب التنمية أو على الصعيد الإقليمي من خلال إقامة الشراكات. ونوقشت في الاجتماع الدروس المستفادة من معالجة الجوانب

(1) ضم المستفيدون من المشروع ممثلين عن جنوب أفريقيا وغواتيمالا وكولومبيا وكينيا.

(2) TD/B/C.II/ISAR/97.

(3) TD/B/C.II/ISAR/99.

العملية لوضع السياسات واللوائح التنظيمية وبناء القدرات المؤسسية والبشرية في سياق إنشاء أو تعزيز المنظومات الوطنية للإبلاغ من جانب الشركات، كما جرى تناول موجز وثيقة توصيات سياساتية تصب في تكملة مجموعة أدوات الأونكتاد وإتاحة مبادئ توجيهية لوضعي السياسات، تعزيزاً للهياكل الأساسية الوطنية للإبلاغ عن الاستدامة. وستتضمن الوثيقة الدروس المستفادة وأفضل الممارسات وأمثلة على مختلف النهج المستخدمة في البلدان، بما في ذلك الخبرات المجمعّة من خلال أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

8- وتهدف هذه المذكرة إلى تيسير مناقشات الدورة التاسعة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي من خلال تقديم لمحة عامة عن التطورات المستجدة في مجال الإبلاغ عن الاستدامة والأهداف الإنمائية، استناداً إلى المعلومات المجمعّة من أنشطة البحث المستندي والمساعدة التقنية ومن التعقيبات المدلى بها خلال اجتماع الفريق الاستشاري، كما ترمي إلى تقديم أمثلة من مناطق مختلفة بشأن إنشاء أو تعزيز هياكل أساسية وطنية للإبلاغ عن الاستدامة.

## ثانياً- التطورات المستجدة في مجال الإبلاغ عن الاستدامة والأهداف الإنمائية

9- كثيراً ما تكون التطورات التي تحدث في الاتحاد الأوروبي ذات وقع يمتد إلى خارج المنطقة، الأمر الذي ينعكس على العمليات العالمية ويؤثر في ولايات قانونية أخرى. وقد كان الاتحاد الأوروبي رائداً في الانتقال من النهج الطوعي إلى النهج الإلزامي في الإبلاغ عن الاستدامة من جانب الشركات الكبيرة منذ وضع التوجيه المتعلق بالإبلاغ غير المالي في عام 2014. وتطور هذا النهج نحو منظومة أكثر شمولاً للإبلاغ: ففي 21 نيسان/أبريل 2021، اعتمدت المفوضية الأوروبية مقترحاً تشريعياً يؤسس لتوجيه متعلق بالإبلاغ عن الاستدامة من جانب الشركات<sup>(4)</sup>. وكان الهدف من ذلك هو إتاحة بيانات قابلة للمقارنة في مجال الاستدامة لدعم السياسات العامة وأهداف التمويل المستدام. ومن العناصر المهمة الأخرى في منظومة التمويل المستدام في الاتحاد الأوروبي اللائحة التنظيمية المتعلقة بالإفصاح عن التمويل المستدام، المطبقة اعتباراً من آذار/مارس 2021، التي اعتمدت لتحسين الشفافية في سوق منتجات الاستثمار المستدام، لدرء ظاهرة "النموية الأخضر"، من خلال وضع اشتراطات شاملة للإفصاح عن الاستدامة تغطي مجموعة واسعة من المقاييس البيئية والاجتماعية والمقاييس المتعلقة بالحوكمة على مستوى الكيانات والمنتجات<sup>(5)</sup>.

10- واتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات لتطوير منظومة للتمويل المستدام تستند إلى اللائحة التنظيمية لمنهجية التصنيف. وفيما يتعلق بالأنشطة المستدامة المتصلة بأهداف التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والخاضعة لمنهجية التصنيف، يحدد المرسوم المفوض المتعلق بالمناخ معايير الفرز التقني لتحديد الظروف التي يعتبر فيها النشاط الاقتصادي مساهماً كبيراً في التخفيف من آثار تغير المناخ أو التكيف معه، ولتحديد ما إذا كان ذلك النشاط الاقتصادي لا يسبب ضرراً ذا شأن يمس بالأهداف البيئية الأخرى<sup>(6)</sup> وتشتترط لائحة التصنيف على المستثمرين والشركات استخدام هذه المعايير في

(4) انظر: [https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/company-reporting-and-auditing/company-reporting/corporate-sustainability-reporting\\_en](https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/company-reporting-and-auditing/company-reporting/corporate-sustainability-reporting_en)

ملاحظة: آخر رجوع للمواقع الإلكترونية المشار إليها في الحواشي كان في آب/أغسطس 2022.

(5) انظر: [https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/banking-and-finance/sustainable-finance/sustainability-related-disclosure-financial-services-sector\\_en](https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/banking-and-finance/sustainable-finance/sustainability-related-disclosure-financial-services-sector_en)

(6) انظر: [https://ec.europa.eu/info/law/sustainable-finance-taxonomy-regulation-eu-2020-amending-and-supplementary-acts/implementing-and-delegated-acts\\_en](https://ec.europa.eu/info/law/sustainable-finance-taxonomy-regulation-eu-2020-amending-and-supplementary-acts/implementing-and-delegated-acts_en)

الإفصاحات ذات الصلة، التي يُستند إليها أيضاً كدليل موثوق به لاتخاذ قرارات الاستثمار. وبدأ سريان الإبلاغ الإلزامي بموجب اللائحة اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2022 بالنسبة لأهداف التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه واعتباراً من كانون الثاني/يناير 2023 بالنسبة للأهداف البيئية الأربعة الأخرى.

11- ويهدف التوجيه المقترح للإبلاغ عن استدامة الشركات إلى وضع قواعد لضمان اضطلاع الشركات بالإبلاغ عن معلومات الاستدامة بطريقة متسقة وقابلة للمقارنة، بمرعاة الجوانب التالية: التغطية الواسعة النطاق للمواضيع البيئية والاجتماعية والمواضيع المتعلقة بالحوكمة؛ وجودة المعلومات (أي كونها صحيحة، ومعروضة بأمانة، وقابلة للمقارنة، ومفهومة، وموثوقة)؛ ومفهوم الأهمية النسبية المزدوجة (التأثير والأهمية النسبية المالية)؛ ودمج معلومات الاستدامة في تقارير الإدارة؛ والضمان من طرف ثالث خارجي (ضمان محدود)؛ والشكل الرقمي. وستنطبق اشتراطات الإبلاغ الجديدة على جميع الشركات الكبيرة وجميع الشركات - بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم - المدرجة في بورصة. وستقع إلزامية الإبلاغ على حوالي 50 000 شركة، مقارنة بـ 11 000 شركة في الوضع الحالي. وستُعمد معايير متناسبة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويتولى الفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي مسؤولية وضع مشروع المعايير بموجب التوجيه ذي الصلة<sup>(7)</sup>. وقبل اعتماد المقترح، سبق للفريق أن اضطلع بأعمال تحضيرية بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالحوكمة ووضع معايير الإبلاغ عن الاستدامة. وفي نيسان/أبريل 2022، أصدر الفريق في سياق تلقي تعليقات من الجمهور المشروع الأول للمعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة، استناداً إلى مقترح التوجيه، وتناول المشروع 13 مسألة بيئية واجتماعية ذات صلة بالحوكمة مقسمة على النحو التالي: مسائل شاملة (المبادئ العامة: التوجه العام والاستراتيجية والحوكمة وتقييم الأهمية)؛ والقواعد المواضيعية البيئية (تغير المناخ، والتلوث، والموارد المائية والبحرية، والتنوع البيولوجي، واستخدام الموارد، والاقتصاد الدائري)؛ والقواعد المواضيعية الاجتماعية (القوى العاملة الذاتية، والعاملون في سلاسل القيمة، والمجتمعات المتأثرة، والمستهلكون، والمستخدمون النهائيون)؛ والقواعد المواضيعية المتعلقة بالحوكمة (الحوكمة، وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وسلوك الأعمال)<sup>(8)</sup>. ومن المتوقع أن يُعلن، بحلول منتصف عام 2023، عن مجموعة ثانية من المعايير التي ستحدّد المعلومات التكميلية المتعلقة بالاستدامة في قطاعات محددة، إلى جانب معايير الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وستتساور المفوضية الأوروبية، قبل اعتماد المعايير، مع فريق خبراء الدول الأعضاء المعني بالتمويل المستدام ومع الهيئة الأوروبية للأوراق المالية والأسواق، فضلاً عن الجهات التالية: لجنة الهيئات الأوروبية لمراقبة مراجعة الحسابات؛ والهيئة الأوروبية للمصارف؛ والبنك المركزي الأوروبي؛ ومنصة التمويل المستدام للمفوضية الأوروبية؛ والوكالة الأوروبية للبيئة؛ والهيئة الأوروبية للتأمين والمعاشات المهنية؛ ووكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي.

12- ووضع الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام التابع لمجموعة العشرين خارطة طريق للتمويل المستدام، أقرتها مجموعة العشرين في تشرين الأول/أكتوبر 2021، من أجل تحديد أولويات خطة التمويل المستدام واقتراح إجراءات لمجموعة العشرين تعزز تحقيقها. ويشمل أحد مجالات التركيز تحسين الإفصاحات والإبلاغ المتعلقين بالاستدامة. وتضطلع مجموعة الـ 20، بالتنسيق مع مجلس تحقيق الاستقرار المالي، ومؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، فضلاً عن منظمات ومبادرات دولية أخرى، بتعزيز إجراءات هادفة، بما في ذلك من خلال العمل على تعزيز التنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي لإرساء قابلية المقارنة وقابلية التفعيل البيئي والاتساق بين مختلف نهج الإبلاغ عن الاستدامة. وتشجع خارطة الطريق العمل الذي تضطلع به مؤسسة المعايير

(7) انظر: <https://www.efrag.org/Activities/2010051123028442/Sustainability-reporting-standards-roadmap>

(8) انظر: <https://www.efrag.org/lab3>

الدولية، بما في ذلك من خلال المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، من أجل وضع معايير عالمية أساسية للإبلاغ عن الاستدامة، بما يراعي مرونة قابلية التفعيل البيئي للمعايير الوطنية والإقليمية والاحتياجات الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتوصي خارطة الطريق بأن يوسع المجلس نطاق الإفصاحات المتعلقة بالمناخ لتشمل القضايا المتصلة بالطبيعة والتنوع البيولوجي والقضايا الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، تشير خارطة الطريق إلى أن المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية ستستعرض معايير المجلس لإقرارها، ويمكن بعد ذلك النظر فيها على أساس طوعي في سياق فرادى الولايات القانونية. وإضافة إلى ذلك، تعتبر خارطة الطريق أن تحسين نوعية البيانات وإمكانية الوصول إليها في النظام المالي ينبغي أن تدعمهما استراتيجيات وحوكمة وأطر مناسبة لبيانات الاستدامة تعزيزاً للوصول الجمهور إليها، بما في ذلك عن طريق تطوير منصة رقمية مشتركة.

13- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أعلن أمعاء مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عن ثلاثة تطورات مهمة هي تشكيل المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، مهمته تحديد خط أساس عالمي لمعايير الإفصاح عن الاستدامة وتلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات؛ والتزام منظمات رائدة في مجال الإفصاح عن معلومات الاستدامة الموجهة للمستثمرين بأن تتوحد في المجلس الجديد، بما يشمل استكمال توحيد مجلس معايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ ومؤسسة تقارير القيمة؛ ونشر النموذج الأولي لاشتراطات الإفصاح العامة واشتراطات الإفصاح المتعلقة بالمناخ من جانب الفريق العامل المعني بالإعداد التقني، الذي اضطلع بأعمال تحضيرية للمجلس الدولي لمعايير الاستدامة<sup>(9)</sup>. ويسعى المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة الدولية، إلى ضمان التكامل والتوافق بين معاييره والمعايير الدولية لإعداد لقرارات المالية، وفقاً لهدفه الرامي إلى البناء على الأطر والمعايير القائمة. وستسهم المنظمات المشاركة الأخرى بمحتوى لدعم اضطلاع المجلس بوضع المعايير.

14- وفي 31 آذار/مارس 2022، نشر المجلس الدولي لمعايير الاستدامة مسودتي عرض بشأن الاشتراطات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة والإفصاحات المتعلقة بالمناخ<sup>(10)</sup>.

15- وتحدد مسودة العرض الأولى الاشتراطات العامة للإبلاغ عن الاستدامة وتتص على أن الهدف من الإفصاحات المالية المتصلة بالاستدامة هو تقديم معلومات عن المخاطر المادية والفرص المرتبطة بالاستدامة من أجل مساعدة المستخدمين الرئيسيين لتقارير الإبلاغ المالي على تحديد جدوى تقديم موارد إلى الكيان المبلغ.

16- وتستند مسودة العرض الثانية إلى توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، وهي تقتضي من الشركات الإبلاغ عن معلومات عمليات الحوكمة المرتبطة برصد وإدارة المسائل ذات الصلة بالمناخ؛ وإمكانية تأثر نموذج أعمالها واستراتيجيتها وتدفعاتها النقدية بمخاطر المناخ؛ وخطتها وأهدافها المتعلقة بمسائل المناخ؛ واستخدامها لتحليل السيناريوهات المناخية في تقييم المخاطر والفرص. وسيطلب من الشركات أيضاً الإفصاح عن انبعاثاتها من غازات الدفيئة المرتبطة بالنطاقات 1 و2 و3

(9) انظر: <https://www.ifrs.org/news-and-events/news/2021/11/ifrs-foundation-announces-issb-consolidation-with-cdsb-vrf-publication-of-prototypes/>

ملاحظة: ضم الفريق العامل ممثلين عن الجهات التالية: مجلس معايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ؛ وفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ التابعة لمجلس تحقيق الاستقرار المالي؛ ومجلس معايير المحاسبة الدولية؛ ومؤسسة تقارير القيمة؛ والمنتدى الاقتصادي العالمي. واضطلعت بدعم الفريق المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية وفريق الخبراء التقنيين التابع لها المعني بتنظيم أسواق الأوراق المالية.

(10) انظر: <https://www.ifrs.org/news-and-events/news/2022/03/issb-delivers-proposals-that-create-comprehensive-global-baseline-of-sustainability-disclosures/>

بالقيمة المطلقة وبالنسبة لكل وحدة من الناتج الاقتصادي أو المادي، بما يتسق مع معيار المحاسبة والإبلاغ الخاص بالشركات المنصوص عليه في مبادرة بروتوكول غازات الدفيئة. وإضافة إلى ذلك، تتضمن المسودة اشتراطات للإفصاح المناخي بحسب القطاع، تماشياً مع نهج مجلس المعايير المحاسبية للاستدامة<sup>(11)</sup>. وتتناول مسألة الأهمية النسبية في سياق المعلومات التي يحتاج إليها مستخدمو التقارير المالية العامة لتقييم قيمة المؤسسة. ولم تشمل المسودة على تغيير في حدود الإبلاغ المالي والإفصاحات المالية ذات الصلة بالاستدامة التي يلزم بها الكيان المبلغ. وسيندرج الإفصاح عن المعلومات المطلوبة كجزء من الإفصاحات السالفة الذكر في التقارير المالية العامة. وأنشأ المجلس الدولي لمعايير الاستدامة فريقاً عاملاً يضم ممثلين للولايات القانونية لضمان توافق مسودات العرض مع مبادرات الإبلاغ عن الاستدامة الجاري اتخاذها في سياق هذه الولايات<sup>(12)</sup>.

17- وأصدرت مبادرة الإبلاغ العالمية معايير عالمية منقحة تتماشى مع عدد من الصكوك<sup>(13)</sup>. ووضعت المعايير المنقحة استناداً إلى مفاهيم التأثير، ومحاور الأهمية النسبية، والعناية الواجبة، وإشراك أصحاب المصلحة، للاستجابة لطلبات المعلومات من مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمستثمرين والمجتمع المدني. ونشرت المبادرة أيضاً معياراً جديداً خاصاً بقطاع النفط والغاز، وهي تعمل على وضع معايير لقطاعات الفحم والتعدين والزراعة وتربية الأحياء المائية وصيد الأسماك، فضلاً عن تحديث معيار التنوع البيولوجي. وفي 24 آذار/مارس 2022، وقعت مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادرة الإبلاغ العالمية مذكرة تفاهم بشأن تنسيق أنشطة وضع المعايير<sup>(14)</sup>.

18- وفي 15 آذار/مارس 2022، أصدرت فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة نسخة تجريبية من إطار للإفصاح يتيح للشركات الإبلاغ عن تأثير أنشطتها على الطبيعة وعن إدارتها للمخاطر المتعلقة بالطبيعة. ويوضح الإطار، الذي سيخضع لعملية تشاور مدتها 18 شهراً، الصلة بين تغير المناخ وتدهور الطبيعة وفقاً لاستنتاجات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، ويقترح الإطار أربعة اشتراطات عامة تتمثل فيما يلي: تحديد المخاطر المادية المتصلة بالطبيعة والفرص ذات الصلة استناداً إلى تقييم لأوجه الاعتماد على الطبيعة والتأثيرات المتصلة بالطبيعة؛ وتقييم أنشطة المنظمة المعنية في مواقع محددة، بالنظر إلى أن أوجه الاعتماد على الطبيعة والتأثيرات المتصلة بها تحدث في نظم إيكولوجية معينة؛ واضطلاع المنظمات بإتاحة الكفاءات المناسبة لتقييم المخاطر والفرص المرتبطة بالطبيعة والاستجابة لما تقتضيه؛ وإصدار بيان بشأن نطاق الإفصاحات الراهنة والمقبلة. وضمم الإطار لكي يتواءم لاحقاً مع المعايير التي يضعها المجلس الدولي لمعايير الاستدامة.

19- وفي 21 آذار/مارس 2022، اقترحت لجنة الأوراق المالية والبورصات في الولايات المتحدة الأمريكية إدخال تعديلات على القواعد وذكرت أن الشركات العامة مطالبة بإبلاغ الحكومة الاتحادية

(11) ستصبح معايير المجلس مواد تستند إليها مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛ انظر: <https://www.ifrs.org/news-and-events/news/2022/03/issb-communicates-plans-to-build-on-sasbs-industry-based-standards/>

(12) انظر: <https://www.ifrs.org/news-and-events/news/2022/04/issb-establishes-working-group-to-enhance-compatibility-between-global-baseline-and-jurisdictional-initiatives/>

(13) المبادئ التوجيهية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛ والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات؛ وتوجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن بذل العناية الواجبة من أجل سلوك تجاري مسؤول؛ ومعايير منظمة العمل الدولية؛ ومبادئ الحوكمة العالمية للشبكة الدولية لإدارة الشركات.

(14) انظر: <https://www.ifrs.org/news-and-events/news/2022/03/ifrs-foundation-signs-agreement-with-gri/>



وحملة الأسهم بأوجه تأثيرها على المناخ<sup>(15)</sup>. ويُستشف من ذلك ضمناً أن الشركات سوف تخضع للمساءلة عن دورها في تغير المناخ، وهو ما سيبيح للمستثمرين المزيد من التأثير في تغيير الممارسات التجارية التي تؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة العالمية. وستقتضي القواعد الإفصاح عن معلومات حوكمة الشركة وإدارتها المتعلقة بمخاطر المناخ واستراتيجيتها في مواجهتها، فضلاً عن أهدافها أو التزاماتها وخططها ذات الصلة، وأن تدرج ضمن ملاحظة مرفقة بالبيانات المالية المقاييس المعتمدة ذات الصلة بالمناخ، بالاستناد أساساً إلى بنود البيانات المالية الحالية؛ وتقتضي التعديلات أيضاً إدراج تأثير الأحداث والأنشطة المتصلة بالمناخ ضمن البيانات المالية الموحدة. ويتناول المقترح أيضاً انبعاثات غازات الدفيئة، إذ سيطلب من بعض الشركات الإفصاح عن انبعاثات النطاق 3 عندما تكتسي أهمية للمستثمرين<sup>(16)</sup>.

20- وتشير التطورات الأخيرة في مجال الإبلاغ عن الاستدامة إلى حدوث تغييرات عالمية كبيرة جارية في وضع معايير الاستدامة وفي هيكل الإبلاغ عن الاستدامة. ومن المتوقع في غضون الأشهر الـ 12-18 المقبلة حدوث دفعة قوية في اتجاه مواءمة معايير الإبلاغ التي تحكم إفصاحات الشركات في مجال الاستدامة. والهدف من ذلك هو تحقيق قدر أكبر من الاتساق في أطر الإبلاغ المتعددة الموجودة، الأمر الذي يستدعي بوضوح تنسيقاً للجهود التي تبذلها الجهات التنظيمية وواضعو المعايير في جميع أنحاء العالم، إلى جانب المبادرات الخاصة.

### ثالثاً - تعزيز الهياكل الأساسية الوطنية للإبلاغ عن الاستدامة: الدروس المستفادة

21- أتاح اجتماع الفريق الاستشاري المعقود في آذار/مارس 2022 جمع دروس مستفادة بشأن الجوانب العملية لوضع السياسات وتعزيز القدرات التنظيمية والمؤسسية والبشرية التي تصب في هياكل أساسية وطنية تكفل الإبلاغ عن الاستدامة بجودة عالية. وتقاسم مشاركون من أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا الآراء والخبرات بشأن الجهود الرامية إلى تنفيذ آلية للإبلاغ عن الاستدامة على الصعيد الوطني.

22- وترد الدروس المستفادة بالتفصيل في هذا الفصل، استناداً إلى النقاط الرئيسية المستمدة من المناقشات، إلى جانب الدروس المستفادة التي جُمعت من خلال أنشطة المساعدة التقنية والأدلة المستمدة من البحوث المنجزة بشأن أفضل الممارسات لإنشاء و/أو تعزيز هياكل أساسية للإبلاغ عن الاستدامة (الجدول 1). وبوجه عام، ينبغي أن تكفل الهياكل الأساسية الوطنية للإبلاغ عن الاستدامة الاتساق بين الإبلاغ عن الاستدامة والإبلاغ المالي، لتجاوز فصل المعلومات عن صنع القرار داخل الشركات، ودعم نهج مترابط إزاء كل من الإبلاغ والضمان. وتشمل هذه الهياكل الأساسية عناصر مرتبطة بالقدرات التنظيمية والمؤسسية والبشرية (على النحو المبين في أداة تطوير المحاسبة)<sup>(17)</sup>؛ علماً أنها ينبغي أن تقوم على عملية وطنية دينامية تجعلها قابلة للتكيف بسرعة مع الاحتياجات والتطورات الدولية والوطنية. ويتعلق أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها بعض البلدان بالافتقار إلى الوعي بأهمية الإبلاغ عن الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن التطورات الدولية والمطالب المقبلة المتعلقة بالإفصاح عن الاستدامة.

(15) انظر : <https://www.sec.gov/news/press-release/2022-46>

و <https://www.nytimes.com/2022/03/21/business/sec-climate-disclosure-rule.html>

(16) انظر : <https://www.sec.gov/news/statement/gensler-climate-disclosure-20220321>

(17) تستند الأداة إلى المعايير الدولية وأفضل الممارسات في مجالي المحاسبة ومراجعة الحسابات، وتستخدم كأداة كمية لقياس مستوى تطور البيئة المحاسبية في بلد ما، وتتيح معياراً كمياً لوضع البلد في مرحلة زمنية والتقدم المحرز في مواصلة تنفيذ هذه المعايير والممارسات؛ انظر : <https://unctad.org/topic/enterprise-development/ISAR-international-standards-of-accounting-and-reporting>

## الجدول 1

## الدروس المستفادة من وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية للإبلاغ عن الاستدامة

مرحلة التطوير والتنفيذ	التوصية و/أو الخيار السياساتي
تهيئة أرض خصبة	تعزيز فوائد وأهمية الإبلاغ عن الاستدامة ونشر المعلومات حول التطورات الدولية الحالية زيادة الوعي بتأثيرات القطاع الخاص ومساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تعزيز الأهمية النسبية المزدوجة
بناء المؤسسة	تمهيد الطريق على نحو لا يقتصر فقط على الكيانات المدرجة في بورصة بل يشمل أيضاً الشركات غير المدرجة في بورصة والقطاع العام تحفيز التعاون والتواصل مع النظراء في المنطقة لتبادل الخبرات والدروس المستفادة تحديد الكيانات الرئيسية على صعيد الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني إنشاء فرقة عمل متعددة القطاعات ومتعددة المؤسسات والتخصصات ومتوازنة بين الجنسين وكفالة مشاركتها الفعلية
صياغة الخطة	إنشاء لجنة توجيهية وضمان اضطلاع الجهاز الحكومي بدور ريادي في عملها تقييم الهياكل الأساسية الحالية للإبلاغ من جانب الشركات وتحديد الثغرات وضع قائمة بالإجراءات الموصى بها مقترنة بالأهداف والجدول الزمني والمؤسسات الرائدة والداعمة
التنفيذ الفعال	التحقق من صحة خطة العمل مع الخبراء الدوليين وفرقة العمل إضفاء الطابع الرسمي على الالتزامات المؤسسية من خلال مذكرات تفاهم أو أدوات مماثلة، لتأمين الموارد وضمان التعاون كفالة إدارة احترافية للمشروع الاستفادة من التجارب الدولية والممارسات الفعالة النظر في إنشاء سجل وطني لتقارير الاستدامة

المصدر: الأونكتاد.

23- ويمكن اتباع عدة نهج لتهيئة أرض خصبة قبل الشروع في وضع خطة عمل وطنية لإنشاء و/أو تعزيز هيكل أساسي للإبلاغ عن الاستدامة، بما في ذلك ما يلي:

(أ) تعزيز فوائد وأهمية الإبلاغ عن الاستدامة لكل من الشركات والهيئات الحكومية وزيادة الوعي بتأثيرات ومساهمة القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الإنمائية. ومن الأهمية بمكان نشر المعلومات المتعلقة بالتطورات الدولية الحالية في الإبلاغ عن الاستدامة، مثل إنشاء المجلس الدولي لمعايير الاستدامة ونشر مسودات العرض، فضلاً عن توضيح وإبراز الترابط بين خطة عام 2030 وخطط العمل الوطنية في سياق إنشاء أو تعزيز الإبلاغ عن الاستدامة.

(ب) تعزيز مبدأ الأهمية النسبية المزدوجة، بما يتيح تناول الإفصاح من منظور يراعي على حد سواء التأثيرات المالية التي تقع على الشركة وتأثيرات الشركة على الاقتصاد والمجتمع والبيئة. ويتجاوز هذا المبدأ النهج المشترط حالياً في مسودات العرض، لكنه لا يخلو من أهمية لأن من شأنه أن ييسر التمويل المستدام والاستثمار المسؤول، فضلاً عن القرارات التي تصب في إحراز تقدم مستمر على صعيد تحقيق الأهداف الإنمائية.

(ج) تمهيد الطريق على نحو لا يقتصر على كيانات المصلحة العامة (الشركات المدرجة في بورصة وكيانات القطاع المالي وغيرها) بل يشمل أيضاً كبريات الشركات غير المدرجة في بورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وكيانات القطاع العام. ومن شأن التحديد المسبق لنوع الكيان الذي

يتعين إدراجه في خطة العمل الوطنية أن يسمح بإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين منذ البداية وتقديم الدعم لجميع الكيانات المدرجة في نطاق الخطة.

(د) تحفيز التعاون والتواصل بين النظراء في المنطقة لتبادل الخبرات والدروس المستفادة، ويمكن أن يشمل ذلك مثلاً الشراكات الإقليمية التي أنشئت مؤخراً لتعزيز الإبلاغ عن الاستدامة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد أتاحت هذه الشراكات قناة اتصال بين النظراء لتقاسم التجارب وتبادل الدعم والتعلم<sup>(18)</sup>.

24- وهناك العديد من الممارسات الجيدة التي يمكن مراعاتها في سياق إنشاء مؤسسة لتنفيذ خطة العمل الوطنية، وهي تشمل ما يلي:

(أ) تحديد الكيانات الرئيسية التابعة للحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وإنشاء فرقة عمل و/أو فريق عامل، وإشراك الفريق وإبقاؤه على علم بما يجري وضمان تأييده الفعلي. وسيتيح ذلك تجنب ازدواجية الجهود مع أصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين من خلال تنسيق السياسات. وينبغي أن تكون فرقة العمل متعددة القطاعات والتخصصات والاختصاصات والمؤسسات (بما يشمل الجهات التنظيمية، ووضع المعايير المالية الوطنية، ورابطات المحاسبين، ورابطات الأكاديمية، وشركات المحاسبة، وغرف التجارة، وقطاع الصناعة، والمنظمات القطاعية، وأسواق الأوراق المالية، وكيانات الأمم المتحدة) وأن تحظى بتمثيل متوازن بين الجنسين. ففي الهند، على سبيل المثال، تضم اللجنة المسؤولة عن الإبلاغ عن الاستدامة واضعي المعايير، ومنظمي أسواق المال، والمؤسسات الأخرى التي تساعد على رصد الأداء في مجال الأهداف الإنمائية، فضلاً عن منظمة محاسبية مهنية. وفي سنغافورة، تضم لجنة الاستدامة وتغير المناخ التابعة لمعهد المحاسبين القانونيين خبراء في المسائل المتصلة بالاستدامة، وتهدف إلى تعزيز أهمية الاستدامة في استراتيجيات وعمليات أنشطة الشركات؛ والدعوة إلى تعزيز دور المحاسبين المحترفين في إعداد تقارير الاستدامة؛ وتدعيم الإبلاغ عن الاستدامة بجودة عالية؛ ومواكبة التطورات ذات الصلة (ثلاث لجان فرعية تعنى بالجودة، والتميز في الاستدامة، والتعليم). وفي أوروغواي، يعكف فريق عامل معني بالاستدامة ينتمي أعضاؤه إلى رابطة المحاسبين والاقتصاديين والإداريين على إنشاء تحالف من أجل الاستدامة بالتعاون مع وزارة البيئة والمصرف المركزي وسوق مونتيفيديو للأوراق المالية ومنظمة ديريس، بهدف النهوض بالإبلاغ عن الاستدامة من جانب الشركات على الصعيد الوطني.

(ب) إنشاء لجنة توجيهية بالتعاون مع الكيانات الرائدة وكفالة التعويل على القيادة الحكومية. ويمكن أن يضطلع بقيادة اللجنة كيانان أو ثلاثة كيانات للإشراف على وضع خطة العمل والاضطلاع بمسؤولية متابعة تنفيذ التوصيات والأنشطة، وكذلك التنسيق مع المؤسسات الرائدة والداعمة الأخرى من القطاعين العام والخاص. ويمكن للقيادة الحكومية أن تيسر مشاركة النظراء الرئيسيين في القطاعين العام والخاص. ففي غواتيمالا، على سبيل المثال، تتولى قيادة اللجنة وزارة الاقتصاد ومجلس الأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، بالتعاون مع أمانة التخطيط والبرمجة التابعة للرئاسة، واختارت اللجنة - بغية تعزيز المشاركة - استضافة اجتماعات ثنائية قبل تقديم إحاطة بشأن خطة العمل للنظراء الرئيسيين، وتوضيح المسائل المتعلقة بالإجراءات وجمع التعقيبات، وبالتالي التخفيف من المخاطر المحتملة من خلال معالجة أي سوء فهم أو نقص في المشاركة مسبقاً والحصول على الدعم من الكيانات الرئيسية المحددة. وفي كينيا، تسهر اللجنة التوجيهية، التي ترأسها الخزنة الوطنية وتتولى منصب نائب الرئيس فيها سوق نيروبي للأوراق المالية وهيئة أسواق رأس المال، على تنفيذ خطة العمل الوطنية، ويتولى

(18) تتشكل قيادة الشراكة في أفريقيا على النحو التالي: الرئيس، الكاميرون (وزارة المالية)؛ ونائبا الرئيس، كينيا (معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين) وجنوب أفريقيا (وزارة التجارة والصناعة والمنافسة). وفي أمريكا اللاتينية، يتولى الرئاسة المكسيك (مجلس معايير الإبلاغ المالي، بدعم من اللجنة الوطنية للمصارف والأوراق المالية ومعهد المحاسبين العموميين).

معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين مسؤولية تتبع التقدم العام. وفي جنوب أفريقيا، تجتمع اللجنة التوجيهية ثلاث مرات في السنة وفقاً لجدول زمني تتفق عليه الأفرقة العاملة التنفيذية، لكي تتمكن من رصد نجاح تنفيذ خطة العمل، وضمان التزام الأفرقة العاملة، وتعديل خطة الأنشطة على وجه السرعة عند الضرورة.

25- ويمكن النظر في العملية التالية عند صياغة خطة عمل وطنية:

(أ) تقييم الهيكل الأساسي الحالي للإبلاغ المؤسسي من خلال تشخيص عناصر القدرات التنظيمية والمؤسسية والبشرية؛ واستعراض عملية بناء القدرات والتنسيق من أجل تغيير و/أو تكييف عناصرها على المستوى الوطني وتحديد أساس فرص التحسين، ووضع مقياس مرجعي للمعايير الدولية للإبلاغ من جانب الشركات وأفضل الممارسات، فضلاً عن رصد الثغرات التي يتعين تحديد أولوية معالجتها، وتحديد الحلفاء الاستراتيجيين الرئيسيين في عملية معالجة الثغرات وغيرها من فرص بناء القدرات الرامية إلى تعزيز الإبلاغ من جانب الشركات، لا سيما الإبلاغ المتعلق بالاستدامة والأهداف الإنمائية (يمكن أن يتيح استخدام أداة تطوير المحاسبة تيسير هذه العملية). ويمكن تحليل الإشكالات المطروحة من خلال استجلاء عناصر الثغرات و/أو تحديد أسبابها الجذرية التي يتعين معالجتها؛

(ب) وضع قائمة بالأنشطة و/أو الإجراءات الموصى بها التي تكفل معالجة الأسباب الجذرية المحددة، بما يشمل إمكانية تقسيمها إلى أنشطة فرعية يمكن التحكم فيها وربطها بالأهداف والموارد المطلوبة وجدول زمني للتنفيذ (يقترح اعتماد حيز خمس سنوات)، فضلاً عن تحديد مؤسسات التنفيذ التي ستتولى الريادة والدعم. ويمكن للجنة التوجيهية أن تضع قائمة بالأنشطة اللازمة بالتنسيق مع فرقة العمل ومن خلال مناقشات معها، استناداً إلى نتائج تقييم الهياكل الأساسية الوطنية وتحليل الإشكالات المطروحة. وينبغي تحديد الإجراءات التي يمكن تناولها مجتمعة، بحسب مدى خضوعها لمسؤولية نفس المؤسسات الرائدة و/أو الداعمة وجدول إنجاز زمنية متماثلة؛

(ج) إشراك خبراء دوليين للحصول على استعراضات وتعليقات يمكن أن تساعد في تحسين الإجراءات الموصى بها وضمان الاتساق. ففي كولومبيا، على سبيل المثال، عززت مشاركة الخبراء الخارجيين وثائق التقييم وخطة العمل الوطنية. وإلى جانب الخبراء الدوليين، ينبغي أيضاً إشراك خبراء لديهم معرفة محلية بالمنطقة والبلد. وإضافة إلى ذلك، يتيح عرض خطة العمل ومناقشتها مع فرقة العمل جمع التعقيبات وتعزيز التأييد وحشد التآزر بين الكيانات الرئيسية التي يمكن أن تدعم التخطيط للخطوات التالية وزيادة تنسيق المشاركة الممكنة في توفير الموارد. ومن شأن الاجتماعات الثنائية التي تعقد مع الشركاء الاستراتيجيين قبل العرض الرئيسي لخطة العمل أن تيسر تقديم الدعم.

26- ويمكن أيضاً تحديد بعض التوصيات فيما يتعلق بالعناصر الرئيسية الثلاثة المكونة لخطة عمل وطنية للإبلاغ عن الاستدامة، والمتمثلة في القدرات التنظيمية والمؤسسية والبشرية. وكأساس لتطوير هذه العناصر، يمكن وضع تصنيف للأنشطة المستدامة. فعلى سبيل المثال، وضعت المفوضية الأوروبية لائحة منهجية التصنيف، وهي نظام يتيح التأكد مما إذا كانت الأنشطة الاقتصادية مستدامة بيئياً، ويحدد ستة أهداف بيئية ينبغي أن تسهم فيها الأنشطة<sup>(19)</sup>؛ ويجري حالياً وضع تصنيف اجتماعي لتعريف "الاستثمار الاجتماعي"<sup>(20)</sup>. وإضافة إلى ذلك، وكما نوقش خلال اجتماع الفريق الاستشاري، تقوم بعض

(19) انظر: [https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/banking-and-finance/sustainable-finance/eu-taxonomy-sustainable-activities\\_en](https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/banking-and-finance/sustainable-finance/eu-taxonomy-sustainable-activities_en)

(20) انظر: [https://ec.europa.eu/info/sites/default/files/business\\_economy\\_euro/banking\\_and\\_finance/documents/280222-sustainable-finance-platform-finance-report-social-taxonomy.pdf](https://ec.europa.eu/info/sites/default/files/business_economy_euro/banking_and_finance/documents/280222-sustainable-finance-platform-finance-report-social-taxonomy.pdf)

البلدان، مثل الهند والمكسيك، بوضع تصنيفات وطنية<sup>(21)</sup>. ويمكن أن يكون التصنيف مفيداً في تجنب "التمويه الأخضر" و"الاستغلال التمويهي للأهداف الإنمائية" وفي تعزيز قابلية مقارنة الإبلاغ وشفافيته. ويجب تصميم معايير الإبلاغ وعمليات الضمان بطريقة تسهّل الرقمنة المهيكلة، من أجل كفالة إتاحة معلومات الاستدامة على نطاق أوسع وتيسير اطلاع الجمهور عليها وقراءتها الآلية. فعلى سبيل المثال، يعمل المجلس الدولي لمعايير الاستدامة على وضع مقترحات تمكن من وضع وسوم إلكترونية لإفصاحات الاستدامة. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز التقارب مع التصنيفات الدولية الأخرى قدر الإمكان<sup>(22)</sup>.

27- وفيما يتعلق بالعنصر التنظيمي للهيكل الأساسي للإبلاغ عن الاستدامة، يمكن للبلدان أن تنظر في بعض الجوانب التالية أو كلها:

(أ) البدء بالشركات المدرجة في بورصة وبالقطاع المالي، بما يتماشى مع الممارسة الدولية، والنظر في اعتماد نهج طوعي أو نهج قائم على الامتثال أو التوضيح في حالة أنواع أخرى من الكيانات.

(ب) اعتماد نهج انتقالي أو مرحلي صوب إلزامية اللائحة التنظيمية للإبلاغ عن الاستدامة، للسماح للشركات بالتكيف بسلاسة مع اشتراطات الإبلاغ الجديدة.

(ج) استخدام نهج قائم على اللينبات، لإتاحة وضع طبقات اشتراطات إضافية بشأن الإبلاغ بالاستناد إلى خط الأساس. فعلى سبيل المثال، يستخدم المجلس الدولي لمعايير الاستدامة هذا النهج لتحديد المعايير الجديدة للإبلاغ عن الاستدامة، وذلك ليتمكن من تقديم خط أساس عالمي متسق وقابل للمقارنة في مجال الإبلاغ عن الاستدامة، مع الحفاظ على هامش للمرونة وإفصاح المجال في الوقت نفسه لاحتياجات الإبلاغ في مختلف الولايات القانونية ولاشتراطات الإبلاغ التي تستهدف مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة.

(د) بلورة إطار للإبلاغ عن الاستدامة وفقاً لما يحدده المجلس الدولي لمعايير الاستدامة.

(هـ) المضي أبعد من مجرد إعداد معلومات الاستدامة من أجل تلبية احتياجات المستثمرين وتعزيز الاستثمار المسؤول من خلال مطالبة الشركات بالإفصاح عن التأثيرات المتعلقة بالأهداف الإنمائية. ومن إرشادات المؤشرات الأساسية<sup>(23)</sup> أن تشكل أداة مفيدة في هذا الصدد.

(و) تحديد اشتراطات تأخذ في الاعتبار احتياجات مختلف فئات أو شرائح الكيانات، مثل الاشتراطات المبسطة أو الإرشادات الطوعية للشركات غير المدرجة في بورصات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (مثلاً باتباع إرشادات المؤشرات الأساسية). وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تراعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بعناية في هذا الإطار، لأنها تمثل غالبية الشركات في جميع أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، وضع الفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي آلية متعددة الأطراف للعمل على وضع معايير استدامة تراعي احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وقدراتها ومواردها في مجال الإبلاغ<sup>(23)</sup>.

(21) انظر: <https://carboncopy.info/indias-proposed-sustainable-taxonomy-lessons-to-remember-worries-to-address/> و <https://financiamientoverdeinuyente.com/pdf/festival/2022/dia3/3.2/Taxonomia-Sostenible-Arturo-Sosa.pdf>.

(22) انظر: <https://www.xbrl.org/news/issb-publishes-draft-sustainability-reporting-standards-sets-course-for-alignment/>.

(23) انظر: <https://www.efrag.org/News/Project-548/PTF-ESRS-On-track-to-meet-ambitious-timeline-five-months-into-the-drafting-of-European-sustainability-reporting-standards-ESRS>.

(ز) تعزيز تطوير الإبلاغ في القطاع العام، ليشمل معلومات الاستدامة. ففي البرازيل، على سبيل المثال، يُطلب من المؤسسات المملوكة للدولة الإبلاغ عن معلومات الاستدامة باستخدام إطار واحد للإبلاغ.

(ح) التشديد على حوكمة الشركات كعنصر أساسي في إطار الإبلاغ عن الاستدامة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمسائل المتصلة بالتنوع والشمول عند تناول الجوانب المتعلقة بحوكمة الشركات.

(ط) جرد اللوائح التنظيمية والمبادرات الموجودة أصلاً لمراعاتها عند بلورة اشتراطات الإبلاغ عن الاستدامة، وذلك مثلاً في المواضيع البيئية أو الصحية ذات الصلة. وينبغي الاضطلاع بذلك على أساس كل بلد على حدة.

(ي) نشر الإطار أو الاشتراطات من أجل التماس تعليقات الجمهور عليهما ليتسنى دمج التعقيبات التي ترد في عملية التطوير.

(ك) اشتراط ضمان خارجي لكفالة جودة الإبلاغ عن الاستدامة وموثوقيته وقابليته للمقارنة. ومن شأن اتباع نهج متناسب ومرحلي إزاء اشتراطات الضمان في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن يتيح الوقت المناسب للتنفيذ.

(ل) تحفيز اعتماد الإبلاغ عن الاستدامة من جانب الشركات من خلال الأنشطة الترويجية المختلفة، مثل الجوائز والمنح والوصول إلى التمويل المنخفض التكلفة.

28- وفيما يتعلق بالعنصر المؤسسي للهيكل الأساسية للإبلاغ عن الاستدامة، يمكن للبلدان أن تتظر في بعض الجوانب التالية أو كلها:

(أ) تحديد أو إنشاء كيان على المستوى الوطني و/أو جهة محلية معنية بوضع معايير يضطلعان بمسؤولية الإبلاغ عن الاستدامة والتكامل مع الجهة المعنية بوضع المعايير المالية. ففي الهند، على سبيل المثال، أنشأ معهد المحاسبين القانونيين في شباط/فبراير 2020 مجلس معايير الإبلاغ عن الاستدامة، الذي يهدف إلى صياغة معايير شاملة وقابلة للمقارنة عالمياً ومفهومة بشأن معلومات قياس تقدم الكيانات صوب تحقيق الأهداف الإنمائية وإفصاحها عنها. وينبغي أن تمكن المعايير من إتاحة معلومات موثوقة ومفيدة لمختلف أصحاب المصلحة في الوقت المناسب. وفي المكسيك، على سبيل المثال، اضطلع مجلس معايير الإبلاغ المالي بتحديث نظامه الأساسي لتوسيع نطاق ولايته ليتسنى إصدار ونشر معايير تحكم الإفصاح عن الاستدامة من جانب الشركات غير المدرجة في بورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفيما يتعلق بالتكامل، يكفل الفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي، على سبيل المثال، تنسيق الإبلاغ المالي والإبلاغ عن الاستدامة من خلال وسائل مختلفة، بما في ذلك عن طريق اضطلاع من رئيس مجلس الإبلاغ المالي ورئيس مجلس الإبلاغ عن الاستدامة بدور عضو مراقب كل منهما في الهيئة التي يرأسها الآخر، وعن طريق الاجتماعات المنتظمة المشتركة بين مجلسي الإبلاغ، وبمراعاة أوجه الترابط في بلورة المواقف التقنية، وتقديم المشورة التقنية في شكل مشاريع معايير للاتحاد الأوروبي بشأن الإبلاغ عن الاستدامة<sup>(24)</sup>.

(ب) تعيين هيئة مسؤولة عن رصد الامتثال لاشتراطات الإبلاغ عن الاستدامة وإنفاذها.

(24) انظر: <https://www.efrag.org/News/Project-581/EFrag-issues-its-Due-Process-Procedures-for-Sustainability-Reporting-Standard-Setting->

(ج) تعزيز التنسيق بين جميع الكيانات الرئيسية على المستوى الوطني، بما في ذلك الجهات التنظيمية، والجهات المعنية بوضع المعايير، وشركات المحاسبة، والرابطات القطاعية للشركات، ومنظمات المحاسبة المهنية، والجامعات.

(د) دعم هذه المؤسسات، لضمان أن تكون مزودة بالعدد الكافي من الموظفين ومتنوعة وشاملة للجميع ولديها موارد مالية كافية للعمل.

29- وفيما يتعلق بعنصر القدرات البشرية ضمن الهيكل الأساسي للإبلاغ عن الاستدامة، يتعلق أحد التحديات الرئيسية بمحدودية الكفاءات التخصصية في مجال الاستدامة. وللتغلب على هذا التحدي، لعل البلدان تود النظر في بعض الجوانب التالية أو كلها:

(أ) ضمان إتاحة بناء القدرات للمهنيين (المحاسبين ومراجعي الحسابات والمنظمين) والطلاب كشرط أساسي لتنفيذ وتعزيز هياكل أساسية تكفل الإبلاغ عن الاستدامة بجودة عالية.

(ب) إبرام شراكات مع المؤسسات الرئيسية مثل منظمات المحاسبة المهنية والجامعات لتنظيم حلقات عمل تدريبية. ويمكن أن تساعد الشراكة مع هذه المنظمات في أنشطة بناء القدرات على إتاحة مشاركة أوسع للأعضاء، الذين يضطلعون بدور رئيسي في الإبلاغ من جانب الكيانات. ومن شأن ذلك أن يفضي إلى زيادة عدد المشاركين وتحسين الوعي بالإبلاغ عن الاستدامة. فعلى سبيل المثال، أنشئت في جنوب أفريقيا وكينيا أفرقة عاملة لتيسير التنسيق بين منظمات المحاسبة المهنية والأوساط الأكاديمية ولضمان تحديث المناهج الدراسية وبرامج التعليم المهني ومواءمتها مع الوحدات ذات الصلة بالإبلاغ عن الاستدامة والأهداف الإنمائية.

(ج) بناء قدرات القطاع العام في مجال رصد إبلاغ الشركات عن المسائل البيئية والاجتماعية وعن الحوكمة والأهداف الإنمائية.

(د) تقديم دعم تقني مخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال الإبلاغ المالي والإبلاغ عن الاستدامة وبلورة مجموعة من المواد المنهجية والتدريبية المصممة خصيصاً لهذا الغرض.

(هـ) التأكد من أن المناهج الجامعية وبرامج التطوير المهني المستمر تُحدّث وفقاً لتطورات الإبلاغ عن الاستدامة. فعلى سبيل المثال، يقدم معهد المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موارد تقنية للأعضاء بشأن مواضيع من قبيل مراجعة الحسابات والضمان، والاستدامة وتغير المناخ، والإبلاغ غير المالي، وإدارة الشركات.

30- وأخيراً، ترد فيما يلي بعض الدروس العملية المستفادة التي قد تكون مفيدة في تنفيذ خطة عمل أو استراتيجية وطنية:

(أ) إضفاء الطابع الرسمي على الالتزامات المؤسسية من خلال مذكرات التفاهم أو الأدوات المماثلة، لتأمين الموارد وضمان التعاون بين الكيانات الرئيسية وكفالة استمرارية العمل، وفق جدول زمني قد يمتد لخمس سنوات حتى وإن حدثت تغييرات تنظيمية في الكيانات أو فيما يتعلق بالممثلين الحكوميين. ويمكن أن تشمل المذكرات الكيانات الأعضاء في اللجنة التوجيهية كما يمكن توسيعها لتشمل الكيانات الأعضاء في فرقة العمل؛ بيد أن الاعتماد على عدد أكبر من الكيانات قد يستلزم فترة أطول لإبرام اتفاق وإصدار مذكرة.

(ب) ضمان الإدارة المهنية للمشاريع من خلال اللجنة التوجيهية وبالتنسيق مع فرقة العمل. وعند تحديد عملية تنفيذ خطة العمل، ينبغي للبلدان أن تهدف إلى وضع جدول زمني واقعي يراعي إجراءات التخطيط الداخلي واعتماد الميزانيات على صعيد أهم الجهات المنفذة، لا سيما فيما يتعلق

بالكيانات الحكومية. ويمكن وضع قائمة مبسطة بالأنشطة الرامية إلى الشروع في التنفيذ، لتجنب المقاومة وتقديم لمحة عامة عن الإجراءات المطلوبة. ويتعين أن تختار اللجنة الإجراءات التي يمكن تنفيذها أو البدء فيها في المدى القصير، في ضوء ما تكتسبه من أهمية واستعجالية وسهولة في التنفيذ. ويمكن للجنة أن توضح مسؤوليات الكيانات الرئيسية في كل مرحلة ولكل إجراء. وللتعجيل بالتنفيذ، يمكن تجميع الإجراءات التي يمكن إنجازها مجتمعة، حسب فئة المنفذين المسؤولين والمواعيد المحددة. فعلى سبيل المثال، يمكن الجمع بين أنشطة بناء القدرات لتشمل مجموعات مستهدفة مختلفة أو يمكن أن تناقش الكيانات الرئيسية نفسها وثيقتين توجيهيتين في دورة واحدة. وإضافة إلى ذلك، يكتسب تعزيز الاتصالات الفعالة في مختلف مراحل عملية التنفيذ أهمية أساسية، ويمكن أن يكون إنشاء موقع شبكي جامع مفيداً في هذا الصدد. وأخيراً، من الأهمية الحاسمة بمكان استخدام عملية رصد مستمرة، وهو ما قد يستدعي إدخال تعديلات على خطة العمل. وقد تكون هناك حاجة إلى تحديثات مستمرة لإطار الإبلاغ عن الاستدامة والمبادئ التوجيهية والمواد التدريبية والمناهج الدراسية، وفقاً للتطورات المستجدة على المستوى الدولي، ومنها مثلاً التغييرات التي تطرأ في ضوء المعايير الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة. وقد تحتاج البلدان أيضاً إلى رصد التغييرات المتعلقة بالمواضيع الرئيسية ذات الصلة لإدراجها في أي من مجالات الإبلاغ، سواء كانت اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية أو مؤسسية.

(ج) الاستفادة من التجارب الدولية والممارسات الفعالة، من خلال تقاسم أفضل الممارسات مع البلدان الأخرى بشأن تنفيذ و/أو تعزيز الهياكل الأساسية لإعداد تقارير الاستدامة. وقد تكون اللقاءات المنتظمة خياراً لتقاسم أفضل الممارسات وإتاحة التحديات الإقليمية واستكشاف أوجه التآزر عبر المناطق. فعلى سبيل المثال، تتيح الشراكات الإقليمية المبرمة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية من أجل تعزيز الإبلاغ عن الاستدامة تيسير هذه العمليات.

(د) النظر في استحداث سجل وطني لتقارير الاستدامة مماثل لما هو معمول به ضمن مختلف الولايات القانونية فيما يتصل بالبيانات المالية للشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية، من أجل إتاحة المعلومات لمختلف أنواع المستخدمين وتجنب اضطراب الشركات إلى إنتاج أو تقديم المعلومات إلى كيانات أو مستخدمين مختلفين.

31- ويرد في الجدول 2 موجز للدروس المستفادة.

## الجدول 2

### الدروس المستفادة بشأن العناصر الرئيسية لخطط العمل الوطنية للإبلاغ عن الاستدامة

العنصر	التوصية و/أو الخيار السياسي
التنظيم	البدء بالشركات المدرجة في بورصة وبالقطاع المالي اعتماد نهج انتقالي استخدام نهج قائم على اللبانات بلورة إطار للإبلاغ عن الاستدامة وفقاً لقواعد المجلس الدولي لمعايير الاستدامة تعزيز الاستثمار المسؤول من خلال مطالبة الشركات بالإفصاح عن التأثيرات المتعلقة بالأهداف الإنمائية تحديد اشتراطات خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات غير المدرجة في بورصة تعزيز الإبلاغ عن الاستدامة على صعيد كيانات القطاع العام التشديد على حوكمة الشركات كعنصر أساسي جرد اللوائح التنظيمية والمبادرات الموجودة أصلاً لمراعاتها عند بلورة إطار الإبلاغ عن الاستدامة نشر الإطار أو الاشتراطات من أجل التماس تعليقات الجمهور عليهما اشتراط ضمان خارجي



العنصر	التوصية و/أو الخيار السياساتي
المستوى المؤسسي	تحفيز تبني الإبلاغ عن الاستدامة من جانب الشركات من خلال الأنشطة الترويجية المختلفة، مثل الجوائز والمنح والحصول على تمويل منخفض التكلفة
المعايير المالية	تحديد أو إنشاء كيان وطني مسؤول عن الإبلاغ عن الاستدامة والتكامل مع الجهات المسؤولة عن وضع المعايير المالية
القدرات البشرية	تعيين هيئة مسؤولة عن رصد الامتثال لمتطلبات الإبلاغ عن الاستدامة وإنفاذها
	تعزيز التنسيق بين جميع الكيانات الرئيسية (الجهات التنظيمية، وواضعو المعايير، وشركات المحاسبة، وروابط القطاع الخاص، ومنظمات المحاسبة المهنية، والجامعات)
	دعم هذه المؤسسات، لضمان تزويدها بالعدد الكافي من الموظفين وتنوعها وشموليتها وحصولها على موارد مالية كافية للعمل
	ضمان إتاحة بناء القدرات للمهنيين والطلاب
	إبرام شراكات مع المؤسسات الرئيسية مثل منظمات المحاسبة المهنية والجامعات من أجل تنظيم حلقات عمل تدريبية
	بناء القدرات في القطاع العام
	تقديم دعم تقني مخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم
	التأكد من تحديث المناهج الجامعية وبرامج التطوير المهني المستمر

المصدر: الأونكتاد.

32- ووجه الفريق الاستشاري الانتباه أيضاً إلى بعض المجالات التي يمكن للأونكتاد أن يقدم فيها المساعدة التقنية، مثل ضمان إحالة احتياجات البلدان النامية إلى المجلس الدولي لمعايير الاستدامة ودعم البلدان في تنفيذ معايير المجلس وفي إنشاء سجل وطني لتقارير الاستدامة. وأخيراً، يمكن للأونكتاد أن يدعم الحكومات في إجراء تقييمات باستخدام أداة تطوير المحاسبة وفي تعزيز القدرات البشرية من خلال تيسير منديات المناقشة وحلقات العمل والمواد التدريبية.

## رابعاً - الاستنتاجات والمسائل المطروحة لمزيد من المناقشة

33- ساعدت التطورات الرئيسية الأخيرة التي شهدتها مجال الإبلاغ عن الاستدامة، بما في ذلك إنشاء المجلس الدولي لمعايير الاستدامة ونشر أولى مسودات العرض الصادرة عنه، على التأكيد على حاجة البلدان إلى تعزيز منظومات الإبلاغ من جانب الشركات لكي تتمكن من تنفيذ معايير المجلس وكفالة الاتساق والترابط بين التقارير المالية وتقارير الاستدامة. ولهذا الغرض، تحتاج البلدان إلى نظام دينامي يتيح استمرارية التحديثات وبناء القدرات. ومن شأن تقاسم الخبرات والدروس المستفادة على صعيد المناطق أن يدعم الجهود الوطنية ويعزز نهجاً مشتركاً للإبلاغ عن الاستدامة. ويمكن تيسير ذلك من خلال إبرام شراكات إقليمية تنتج إجراء مشاورات بين النظراء وتحديد الممارسات الجيدة في تنفيذ المعايير العالمية الجديدة للإبلاغ عن الاستدامة. وسيواصل الأونكتاد دعم الدول في جهودها الرامية إلى تعزيز إعداد الشركات تقارير موثوقة وقابلة للمقارنة بشأن الاستدامة لتزويد أصحاب المصلحة بالوسائل اللازمة لتقييم الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للقطاع الخاص وتأثيراته على تحقيق الأهداف الإنمائية وإتاحة الاستثمار المسؤول.

34- وإضافة إلى المسائل المعروضة في هذه المذكرة، لعل المندوبين يودون خلال الدورة التاسعة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ النظر في المسائل التالية:

- (أ) كيف يمكن للأونكتاد أن يدعم الدول على نحو أفضل في تنفيذ قواعد المجلس الدولي لمعايير الاستدامة؟
- (ب) ما هي أفضل طريقة لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى إنشاء أو تعزيز الهياكل الأساسية الوطنية للإبلاغ عن الاستدامة في البلدان النامية؟
- (ج) كيف يمكن للبلدان مواكبة التطورات المستجدة في مجال بناء القدرات؟
- (د) ما هي العناصر الحاسمة في ضمان أن تقدم تقارير الاستدامة معلومات عن تأثيرات أنشطة الشركات، وأن تدعم الاستثمار المسؤول، وأن تساعد في تجنب "الاستغلال التمويهي للأهداف الإنمائية"؟
- (هـ) ما هي الخصائص التي ينبغي أن تتسم بها الهياكل الأساسية للإبلاغ عن الاستدامة من أجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؟
- (و) ما هي العناصر الضرورية لإتاحة إحراز تقدم في ممارسات الإبلاغ في القطاع العام صوب الإبلاغ عن الاستدامة؟
- (ز) ما الذي تحتاج إليه البلدان لتسهيل التطور نحو رقمنة معلومات الإبلاغ عن الاستدامة؟
- (ح) ما هي أفضل طريقة للاستفادة من تجارب الشراكات الإقليمية القائمة في إطلاق شراكات جديدة، وذلك مثلاً في آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟